

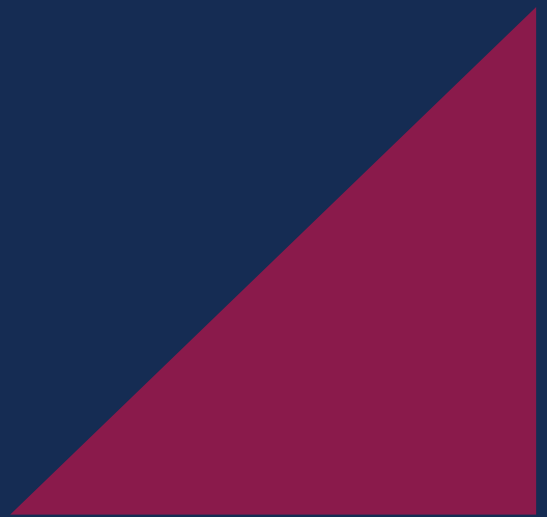


غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



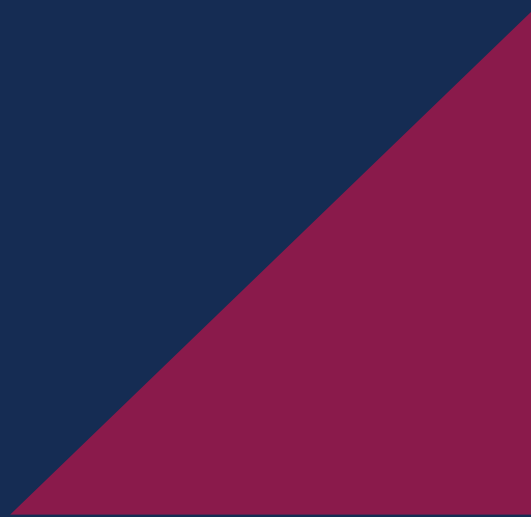
نظرة عامة على الاقتصاد المحلي

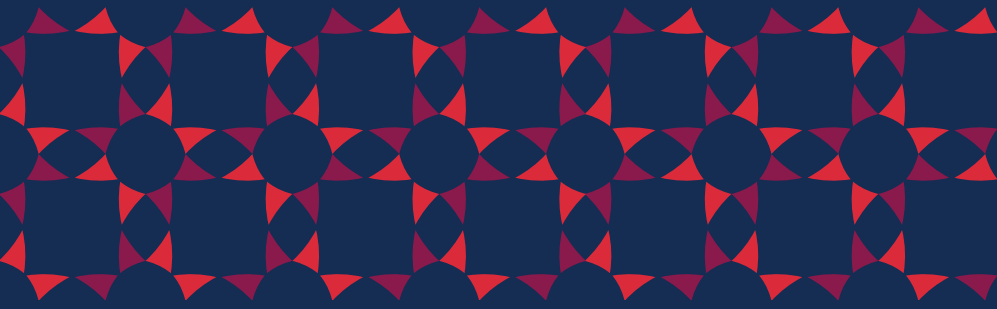
الربع الأول 2022



محتوى التقرير

صفحة 5	الملخص التنفيذي	1
صفحة 9	نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	2
صفحة 13	التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي	3
صفحة 17	النظرة الاقتصادية المحلية	4
صفحة 23	ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية	5
صفحة 35	النظرة الاقتصادية العالمية	6





1

الملخص التنفيذي

لا زالت بوادر الانتعاش الاقتصادي تظهر على الاقتصاد البحريني وذلك من خلال التحسن الملحوظ في مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث نمت التجارة بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 11 % بين عامي 2020-2021، حيث يأتي هذا التعافي بعد التأثير الكبير الذي مر به الاقتصاد بسبب ظروف تفشي الجائحة.

وفي الربع الرابع من عام 2021، حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأكبر شريك تجاري للبحرين، واستعادت الصين مكانتها كأكبر شريك استيراد للبحرين بعد أن تغلبت عليها البرازيل للربعين الثاني والثالث من العام الماضي.

من جانب آخر، بدأ قطاع السياحة بالتعافي خاصةً بعد تخفيف القيود المفروضة على التنقل وإطلاق حملات اللقاحات العالمية، إذ سجلت البحرين زيادة بنسبة 161 % في إيرادات السياحة وزيادة 1.7 مليون زائر في عام 2021 مقارنة بعام 2020. علاوة على ذلك، ارتفعت قيمة معاملات نقاط البيع بشكل كبير في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وكانت السياسات الاستباقية للحكومة الموقرة عاملاً رئيسياً في هذا الانتعاش الاقتصادي.

وتحرص غرفة البحرين على مواصلة المساهمة في تعافي الاقتصادي للمملكة من خلال تقديم رؤى ومقترحات تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية من جانب وإعداد التقارير والدراسات حول الموضوعات التي تؤثر على القطاع الخاص من جانب آخر.

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



- 2.2 % نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين في عام 2021 ، نتيجة للنمو في القطاع غير النفطي بنسبة 2.8%
- 4.3 % نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و 18.44 % بالأسعار الجارية في الربع الرابع من عام 2021.
- قطاع الفنادق والمطاعم يحقق أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 بنسبة 7.6%.
- قطاع المالية والتأمين أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 17.87%.

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي



- 11 % ارتفاع في حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021 مقارنة بعام 2020.
- المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري خليجي مع البحرين في الربع الرابع من عام 2021.
- الصين تستعيد مكانتها كأكبر سوق استيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2021.
- المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر سوق تصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2021.

النظرة الاقتصادية المحلية



- 161% نسبة ارتفاع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في عام 2021.
- 101 % نسبة ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي الإلكتروني في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020.
- انخفاض أسعار الفائدة على القروض التجارية في معظم القطاعات.
- 0.4- % نسبة انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر ديسمبر 2021 مقارنة بشهر ديسمبر 2020.
- ارتفاع مؤشر البحرين لجميع الأسهم بنسبة 20.6% في عام 2021 مقارنة بعام 2020.
- ارتفاع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام في الربع الرابع من 2021 مقارنة بالربع الرابع من 2020.
- 12% نسبة انخفاض عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في ديسمبر 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020
- 44% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020
- 40% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020

- 47% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت الإلكترونية في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020.
- 5% نسبة انخفاض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع التجزئة الإلكترونية في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020 .
- 64% نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر فوري+ في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020.

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية

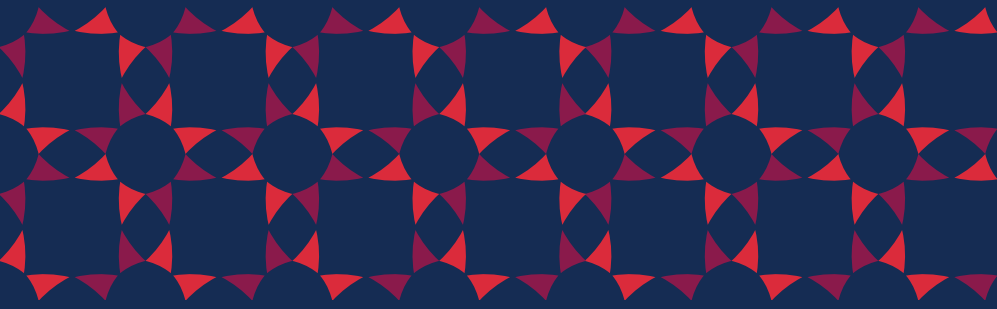


- البحرين الوجهة الأكثر تنافسية من حيث تكلفة المعيشة في دول مجلس التعاون الخليجي
- البحرين في المرتبة 15 عالمياً في مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022.
- البحرين في المرتبة 78 في مؤشر الابتكار العالمي 2021.

النظرة الاقتصادية العالمية



- توقعات بنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 4.8% في عام 2022.
- ارتفاع أسعار خام برنت بأكثر من 87% في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021.
- ارتفاع أسعار الذهب بنسبة 49% من 2018 حتى 2022.



2

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

2.2% نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين في عام 2021 ، نتيجة للنمو في القطاع غير النفطي بنسبة 2.8%

استمر الاقتصاد البحريني في التعافي وذلك بعد الركود الذي مر به بعد تفشي جائحة كورونا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2 % في عام 2021، وذلك بعد الانكماش الذي مر به في عام 2020 بنسبة - 4.9 %، يأتي ذلك نتيجة للنمو في القطاع غير النفطي بنسبة 2.8 % في عام 2021 ، والذي واجه انخفاضاً بنسبة - 6% في عام 2020. من ناحية أخرى ، سجل القطاع النفطي انخفاضاً طفيفاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من -0.1 % في عام 2020 إلى -0.3% في عام 2021.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين 2019 - 2021

2021	2020	2019	
2.2%	-4.9%	2.1%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.8%	-6.0%	2.1%	القطاع غير النفطي
-0.3%	-0.1%	2.2%	القطاع النفطي

4.3% نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و 18.44% بالأسعار الجارية في الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة الزمنية من عام 2020

نمو القطاعات الاقتصادية في الربع الرابع في عام 2021 مقارنة بالربع الرابع في عام 2020

النمو في الأسعار الثابتة	النمو بالأسعار الجارية	القطاع
10.24%	-0.06%	الزراعة وصيد الأسماك
4.78%	58.38%	التعدين واستخراج الأحجار
1.79%	47.18%	الصناعة التحويلية
9.59%	8.28%	الكهرباء والماء

3.14 %	2.11 %	البناء والتشييد
2.89 %	0.02 %	التجارة
31.66 %	39.82 %	الفنادق والمطاعم
11.54 %	5.53 %	المواصلات والاتصالات
1.68 %	2.97 %	الخدمات التعليمية (الحكومية والخاصة)
7.88 %	6.93 %	الخدمات الصحية (الحكومية والخاصة)
7.11 %	13.81 %	الخدمات الاجتماعية والشخصية
4.78 %	2.49 %	الخدمات العقارية والتجارية
5.15 %	2.63 %	المؤسسات المالية
1.03 %	3.84 %	الخدمات الحكومية الأخرى
4.29 %	18.44 %	الناتج المحلي الإجمالي
4.67 %	64.15 %	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
4.21 %	12.99 %	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني

نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 % بالأسعار الثابتة وبنسبة 18.44 % بالأسعار الجارية في الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة الزمنية من عام 2020. كما نما الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 4.67 % و 64.15 % بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي. من جانب آخر، نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.21 % بالأسعار الثابتة و 12.99 % بالأسعار الجارية.

وتجلت أبرز مظاهر نمو القطاع غير النفطي في انتعاش ملحوظ في قطاعي الفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات في الربع الرابع من عام 2021، حيث نما قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 31.66 % بالأسعار الثابتة و 39.82 % بالأسعار الجارية. بالإضافة إلى ذلك، نما قطاع النقل والاتصالات بنسبة 11.54 % و 5.53 % بالأسعار الثابتة والجارية على التوالي، وأخيراً، فقد شهد قطاع الخدمات المالية نمواً كبيراً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.15 % بالأسعار الثابتة و 2.63 % بالأسعار الجارية.

قطاع الفنادق والمطاعم يحقق أعلى معدل نمو في ناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 بنسبة 7.6%

سجل قطاع الفنادق والمطاعم أعلى معدل نمو سنوي في عام 2021 بين جميع القطاعات بنسبة 7.6%، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 6.4% ومن ثم قطاع المؤسسات المالية بنسبة 6.0%.

حيث حقق قطاع الفنادق والمطاعم أداءً جيدًا في الربع الثاني من عام 2021 والربع الرابع من عام 2021، وبلغ معدل النمو في هذا القطاع ما نسبته 45.2% و 31.7% على التوالي. من جانب آخر، تحسن أداء قطاع المواصلات والاتصالات بعد الربع الأول من عام 2021 ونما بنسبة 36.0% في الربع الثاني من 2021، و 25.8% في الربع الثالث من 2021، و 11.5% في الربع الرابع من 2021.

علو على ذلك، شهد قطاع المؤسسات المالية نموًا بنسبة 10.7% في الربع الأول من عام 2021، وبنسبة 12.4% في الربع الثاني من 2021 و 5.2% في الربع الرابع من 2021.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع

معدل النمو السنوي 2021	الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2021	القطاع
0.3 - %	4.7 %	4.6 - %	2.3 - %	2.1 %	النفط الخام والغاز الطبيعي
0.5 %	1.8 %	0.3 - %	2.3 %	1.9 - %	الصناعة التحويلية
3.0 %	9.6 %	4.4 %	2.8 %	4.9 - %	الكهرباء والماء
0.8 %	3.1 %	0.7 %	0.2 %	0.9 - %	البناء والتشييد
1.2 %	2.9 %	4.5 %	4.2 %	6.2 - %	التجارة
7.6 %	31.7 %	5.6 - %	45.2 %	20.4 - %	الفنادق والمطاعم
6.4 %	11.5 %	25.8 %	36.0 %	26.8 - %	المواصلات والاتصالات
1.3 - %	2.9 %	4.0 %	3.2 %	13.3 - %	الخدمات الاجتماعية والشخصية
3.3 %	4.8 %	4.7 %	4.7 %	1.0 - %	النشاطات العقارية والتجارية
6.0 %	5.2 %	2.7 - %	12.4 %	10.7 %	المؤسسات المالية
2.0 %	3.1 %	1.9 %	1.2 %	1.8 %	الخدمات الحكومية
3.4 %	0.9 - %	23.9 %	11.2 %	14.0 - %	أخرى

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني

قطاع المالية والتأمين أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة 17.87 %

حافظ قطاع المالية والتأمين على مكانته كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بالربع الرابع من عام 2020، حيث يعتبر هذا القطاع أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة بلغت حوالي 17.87 % يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 17.44 % ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.89 %.

وارتفعت مساهمة قطاع المالية والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي من 16.20 % في الربع الرابع من 2019 إلى 17.87 % في الربع الرابع من 2021. كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي من 1.45 % في الربع الرابع من 2020 إلى 1.83 % في الربع الرابع من 2021، ولكنه لم يصل حتى الآن إلى مستواه في فترة ما قبل تفشي الجائحة حيث كانت تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.41 % في الربع الرابع من عام 2019. كما شهد قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي زيادة في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من 17.37 % في الربع الرابع من 2020 إلى 17.44 % في الربع الرابع من 2021.

أبرز المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2021



الصناعات التحويلية



النفط الخام والغاز الطبيعي

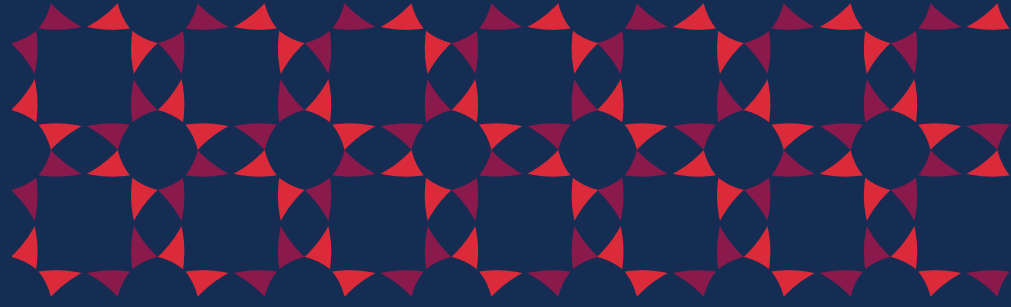


المالية والتأمين

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

الربع الرابع 2021	الربع الرابع 2020	الربع الرابع 2019	القطاع
17.87 %	17.72 %	16.20 %	المالية والتأمين
17.44 %	17.37 %	18.29 %	النفط الخام والغاز الطبيعي
13.89 %	14.24 %	15.07 %	الصناعات التحويلية
12.97 %	13.12 %	10.89 %	الخدمات الحكومية
7.46 %	7.54 %	7.42 %	البناء والتشييد
6.79 %	6.35 %	7.74 %	المواصلات والاتصالات
4.23 %	4.29 %	4.56 %	التجارة
1.83 %	1.45 %	2.41 %	الفنادق والمطاعم
1.60 %	1.52 %	1.10 %	الكهرباء والماء

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

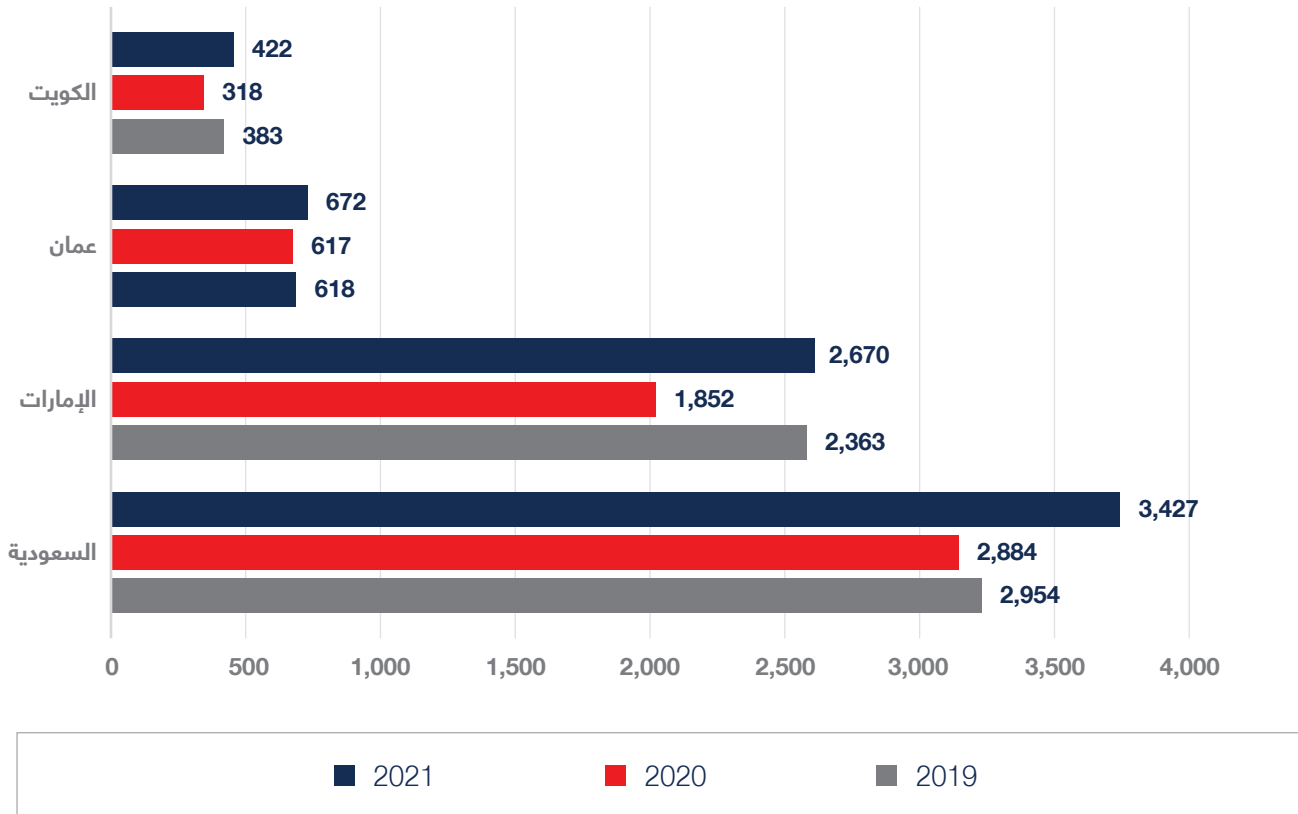


3

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

11% نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021 مقارنة بعام 2020

حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار أمريكي)



النسبة المئوية للتغير (2021-2020)	2021	2020	2019	الدولة
% 19	3,427	2,884	2,954	المملكة السعودية العربية
% 44	2,670	1,852	2,363	الإمارات العربية المتحدة
% 9	672	617	618	عمان
% 33	422	318	383	الكويت

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

انتعش حجم التبادل التجاري بين البحرين وجميع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ في عام 2021 مقارنة بعام 2020. فقد ارتفع إجمالي التجارة بين البحرين والدول الأعضاء من 5.6 مليون دولار أمريكي إلى 6.3 مليون دولار أمريكي اي بنسبة تقدر بحوالي 11 % .

المملكة العربية السعودية

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأفضل شريك تجاري للبحرين في دول مجلس التعاون الخليجي، وبلغ حجم التبادل التجاري بين المملكتين الشقيقتين ما يقارب الـ 2.88 مليون دولار أمريكي في عام 2020 وارتفع بنسبة 19 % ليصل إلى 3.42 مليون دولار أمريكي في عام 2021.



الإمارات العربية المتحدة

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية من حيث حجم التبادل التجاري مع البحرين في عام 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 44 % من 1.85 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 2.67 مليون دولار أمريكي في عام 2021.



سلطنة عمان

تعتبر مستويات التجارة بين عمان والبحرين مستقرة إلى حد ما منذ عام 2019، يشار إلى وجود زيادة طفيفة في التبادل التجاري بنسبة 8.9 % من 617 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 672 مليون دولار أمريكي في عام 2021.



الكويت

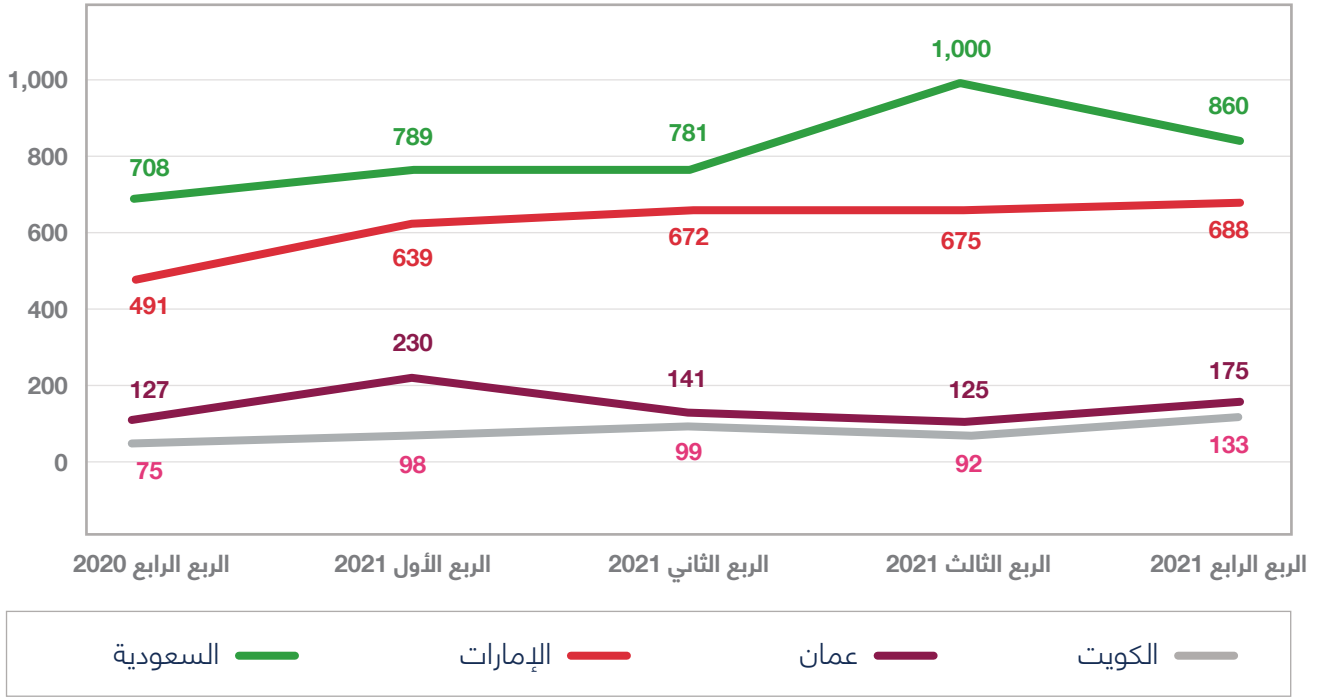
احتلت دولة الكويت المرتبة الأخيرة من حيث حجم التبادل التجاري مع البحرين، ومع ذلك فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 33 % من 318 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 422 مليون دولار أمريكي في عام 2021.



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تجاري خليجي مع البحرين في الربع الرابع من عام 2021

التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار أمريكي)



نسبة التغيير من الربع الرابع 2020 إلى الربع الرابع 2021	الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2020	الدولة
22%	860	1,000	781	789	708	السعودية
40%	688	675	672	639	491	الإمارات
38%	175	125	141	230	127	عمان
77%	133	92	99	98	75	الكويت






من جانب آخر، حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأكبر شريك تجاري للبحرين خلال الربع الرابع من عام 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكتين بنسبة 22% من 708 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020 إلى 860 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021.

كما شهد حجم التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الرابع من عام 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 491 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020 إلى 688 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة تقدر بحوالي 40%.

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الكويت والبحرين قد ارتفع كذلك من 75 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020 إلى 133 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021 بنسبة تقدر بحوالي 77%.

وأخيراً، فقد ارتفع التبادل التجاري بين سلطنة عمان والبحرين بنسبة 38% من 127 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020 إلى 175 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021.

أكبر شركاء الاستيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2021

الدولة	إجمالي قيمة الواردات في الربع الرابع من 2021 (مليون دولار أمريكي)	أكثر سلعة مستوردة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي الواردات من الدولة
 الصين	543	أجهزة هاتف للشبكات الخليوية وأ غيرها من الشبكات اللاسلكية	60	12 %
 البرازيل	480	خامات الحديد ومركزاته غير المكتله	452	94 %
 استراليا	344	أكسيد الألمنيوم	312	91 %
 الإمارات	319	سبائك الذهب	79	25 %
 السعودية	258	أكسيد الألمنيوم	20	8 %

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الصين تستعيد مكانتها كأكثر سوق استيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2021

استعادت الصين مكانتها كأكثر شركاء استيراد للبحرين في الربع الرابع من عام 2021 وذلك بعد ان تفوقت عليها البرازيل خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2021، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية من الصين ما يقارب الـ 543 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021. يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من الصين هي أجهزة الهاتف للشبكات الخليوية وأ غيرها من الشبكات اللاسلكية، بإجمالي قيمة تقدر بحوالي الـ 60 مليون دولار أمريكي وتمثل هذه السلعة 12 % فقط من إجمالي الواردات من الصين.

من جانب آخر، تعتبر البرازيل ثاني أكبر شريك استيرادي للبحرين في الربع الرابع، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية من البرازيل حوالي الـ 480 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر سلعة مستوردة من البرازيل هي خامات الحديد ومركزاته غير المكتله بقيمة تقدر بحوالي الـ 452 مليون دولار أمريكي، التي تمثل 94 % من إجمالي الواردات من البرازيل.

كما وتبلغ قيمة إجمالي الواردات من استراليا حوالي الـ 344 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من استراليا هي أكسيد الألمنيوم بقيمة تقدر بحوالي الـ 312 مليون دولار أمريكي. وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية ما يقارب الـ 319 مليون دولار أمريكي، وكانت سبائك الذهب أكثر سلعة مستوردة من اللامارات العربية المتحدة بقيمة تقدر بحوالي الـ 79 مليون دولار.

وتعد المملكة العربية السعودية خامس أكبر شريك استيراد للبحرين، حيث بلغ إجمالي حجم التداول 258 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر سلعة مستوردة من المملكة العربية السعودية أكسيد الألمنيوم بقيمة 20 مليون دولار أمريكي.

أكبر شركاء التصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2021

الدولة	إجمالي قيمة الصادرات في الربع الرابع من 2021 (مليون دولار أمريكي)	أكثر سلعة مستوردة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي الصادرات من الدولة
 السعودية	602	خامات الحديد ومركزاته المكتلة	109	18 %
 الإمارات	368	خامات الحديد ومركزاته المكتلة	90	24 %
 الولايات المتحدة	310	خلاط المنيوم خام	86	28 %
 الصين	216	المنيوم خام ، غير مخلوط	71	33 %
 الهند	167	اليوريا	72	43 %

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

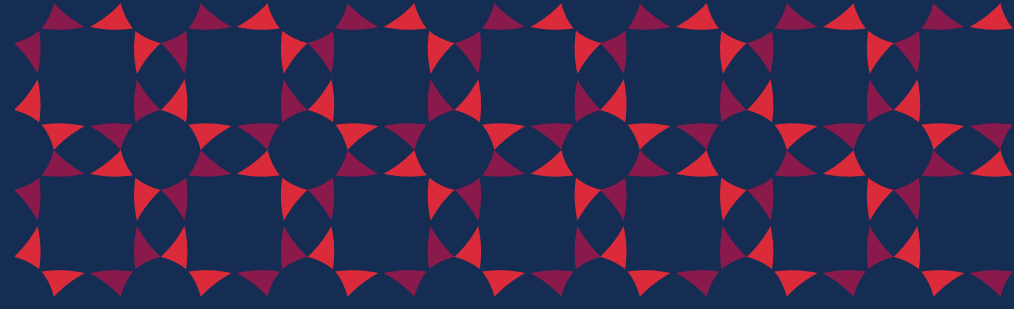
المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكثر سوق تصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2021

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأكثر سوق تصدير للبحرين في الربع الرابع من عام 2021، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية حوالي الـ 602 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر السلع المصدرة إلى المملكة الشقيقة هي خامات الحديد ومركزاته المكتلة بقيمة 109 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 18% من إجمالي الصادرات.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة كثاني أكبر شريك تصدير للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إليها حوالي الـ 368 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكثر السلع المصدرة إلى الإمارات العربية المتحدة هي خامات الحديد ومركزاته المكتلة بقيمة 90 مليون دولار أمريكي، وتشكل 24% من الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة.

وبلغ إجمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة حوالي الـ 310 مليون دولار أمريكي، مما يجعلها ثالث أكبر شريك تصدير للبحرين. وكانت خلاط اللامنيوم الخام أكثر السلع المصدرة بقيمة 86 مليون دولار أمريكي. من جانب آخر، بلغ إجمالي الصادرات البحرينية إلى الصين 216 مليون دولار، حيث كانت أكثر السلع المصدرة اللامنيوم الخام، غير المخلوط بقيمة 71 مليون دولار أمريكي، وتمثل 33% من إجمالي الصادرات إلى الصين.

وتعتبر الهند خامس أكبر شريك تصدير للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إليها حوالي الـ 167 مليون دولار أمريكي. وكانت اليوريا أكثر السلع المصدرة بقيمة 72 مليون دولار أمريكي وتشكل 43% من إجمالي الصادرات إلى الهند.



4

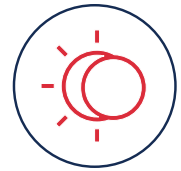
النظرة الاقتصادية المحلية

161 % نسبة ارتفاع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في عام 2021

شهد قطاع السياحة انتعاشًا ملحوظًا في عام 2021 بنسبة تقدر بحوالي 89%، ليصل عدد الزوار الوافدين إلى المملكة إلى 3.6 مليون زائر، وذلك بعد الركود الذي مر به نتيجة لتفشي الجائحة في السنوات الماضية، حيث وصل عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية في عام 2019 إلى 11.1 مليون ولكنه انخفض إلى 1.9 مليون في عام 2020.

من جانب آخر، ارتفعت إجمالي إيرادات السياحة الوافدة من 272 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 709 مليون دينار بحريني في عام 2021 مسجلًا ارتفاعًا نسبته 161%.

نسبة التغير بين عام 2021-2020	2021	2020	2019	المؤشر
83 %	4.2	2.3	12.5	عدد المسافرين القادمين - باستثناء البحرينيين (مليون)
89 %	3.6	1.9	11.1	عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية - باستثناء المقيمين في البحرين والقادمين لأغراض غير سياحية (مليون)
179 %	8.1	2.9	13.2	عدد الليالي السياحية (مليون)
3 %	3.7	3.6	3.4	متوسط مدة الإقامة للسائح (ليلة/سائح)
11 %	75	67.7	71	متوسط الإنفاق اليومي للزائر (دينار بحريني)
161 %	709	272	1,451	إجمالي إيرادات السياحة الوافدة (مليون دينار بحريني)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

106 % ارتفاع في عدد الزوار عبر جسر الملك فهد

ارتفع عدد الزائرين القادمين إلى مملكة البحرين عبر جسر الملك فهد بنسبة 106% من 1.5 مليون مسافر عام 2020 إلى 3.2 مليون مسافر عام 2021، وارتفع عدد الزوار القادمين جواً عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 32% من 298 ألف مسافر عام 2020 إلى 393 ألف مسافر عام 2021. من جانب آخر انخفضت نسبة القادمين عبر البحر بنسبة 86% من 51 ألف مسافر عام 2020 إلى 7 آلاف مسافر في عام 2021.

تدفقات السياحة الوافدة حسب طريقة الوصول إلى مملكة البحرين 2021

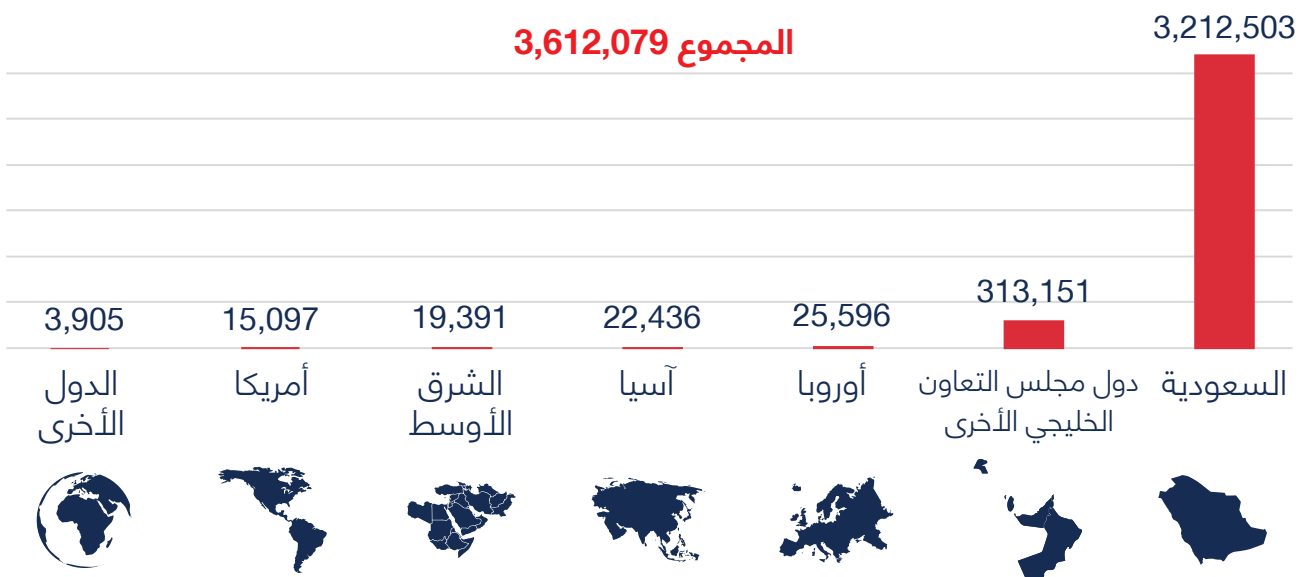
المجموع	البحر	الجو	الجسر	
1,909,004	51,338	298,998	1,558,668	2020
3,612,079	7,279	393,343	3,211,457	2021
% 89	% 86-	% 32	% 106	% نسبة التغيير

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الزوار من الشقيقة الكبرى يشكلون حوالي 89% من إجمالي الزوار القادمين إلى المملكة خلال عام 2021

زار مملكة البحرين حوالي 3.2 مليون مسافر من المملكة العربية السعودية أي ما يمثل حوالي 89% من إجمالي الزوار القادمين إلى البحرين في عام 2021. تلا ذلك الزوار القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حيث بلغ عدد الزوار منهم ما يقارب الـ 313 ألف مسافر.

الزوار الوافدون حسب الدولة/ منطقة الإقامة 2021



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

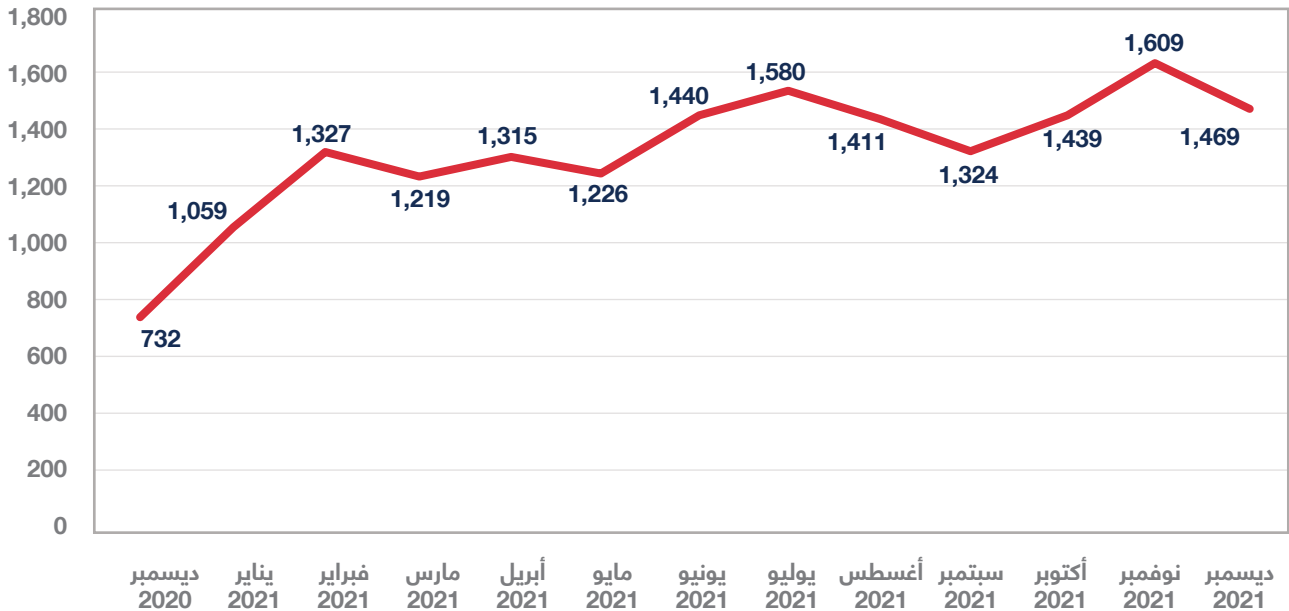
101% نسبة ارتفاع الاحتياطي الاجنبي في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020

ارتفع حجم الاحتياطيات الأجنبية في البحرين على أساس سنوي بنسبة 101% من ديسمبر 2020 إلى ديسمبر 2021. وبلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها مصرف البحرين المركزي بنهاية عام 2021 نحو 1.4 مليار دينار بحريني مقابل حوالي 732 مليون دينار بحريني بنهاية عام 2020.

وتعرّف الودائع والسندات من العملة الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية باحتياطي النقد الأجنبي، حيث تستخدم الدول الاحتياطيات الأجنبية لديها للحفاظ على قيمة سعرية ثابتة وعلى تنافسية أسعار الصادرات، وللحفاظ على السيولة في حالة حدوث أزمة، ولتوفير الثقة للمستثمرين ولدفع الديون الخارجية.

▲ **101%**
زيادة سنوية

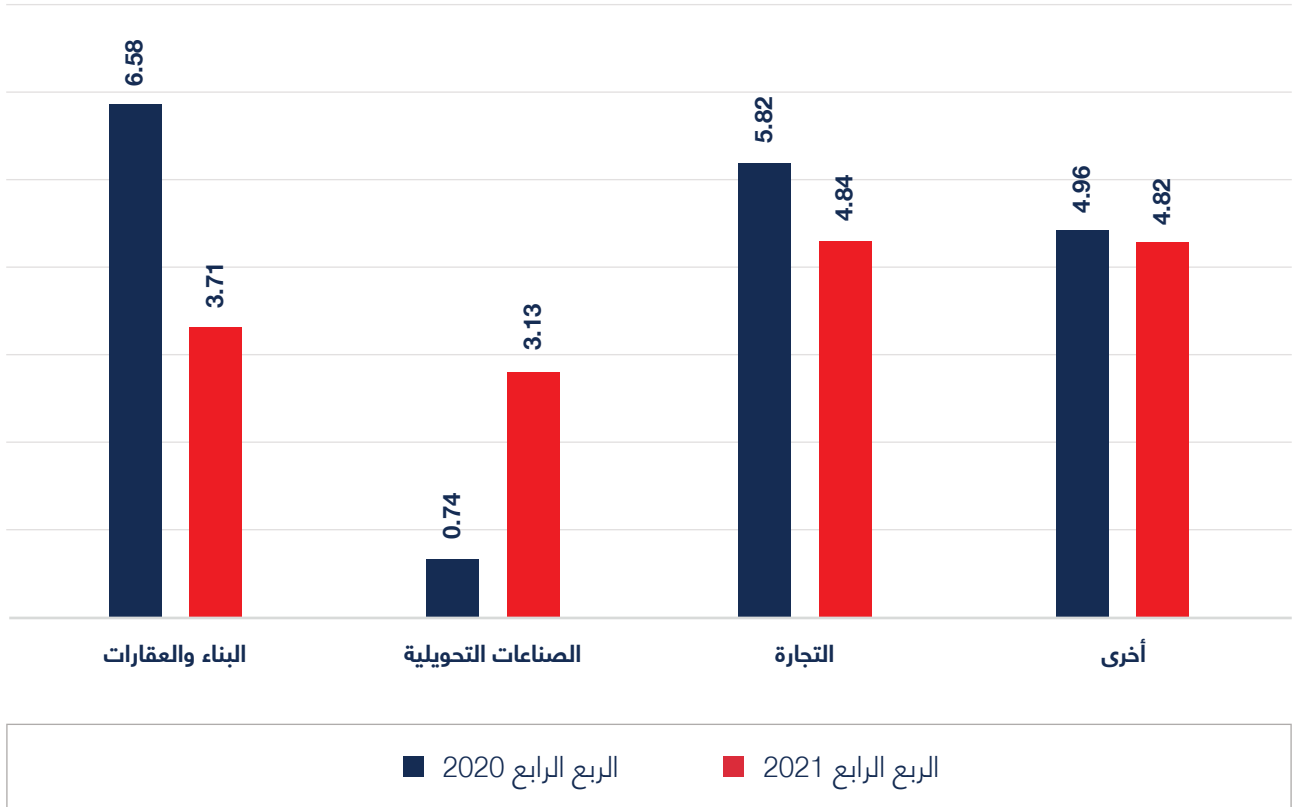
الاحتياطي الاجنبي (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

انخفاض أسعار الفائدة على القروض التجارية في معظم القطاعات

اسعار الفائدة على القروض التجارية (%)



انخفضت أسعار الفائدة على القروض التجارية بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020.

وانخفضت أسعار الفائدة في قطاع البناء والعقارات من 6.58% في الربع الرابع من 2020 إلى 3.71% في الربع الرابع من 2021. كما انخفضت أسعار الفائدة على القروض في قطاع التجارة من 5.82% في الربع الرابع من 2020 إلى 4.84% في الربع الرابع من 2021.

ومع ذلك، فقد ارتفع سعر الفائدة في قطاع الصناعات التحويلية من 0.74% في الربع الرابع من 2020 إلى 3.13% في الربع الرابع من 2021.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

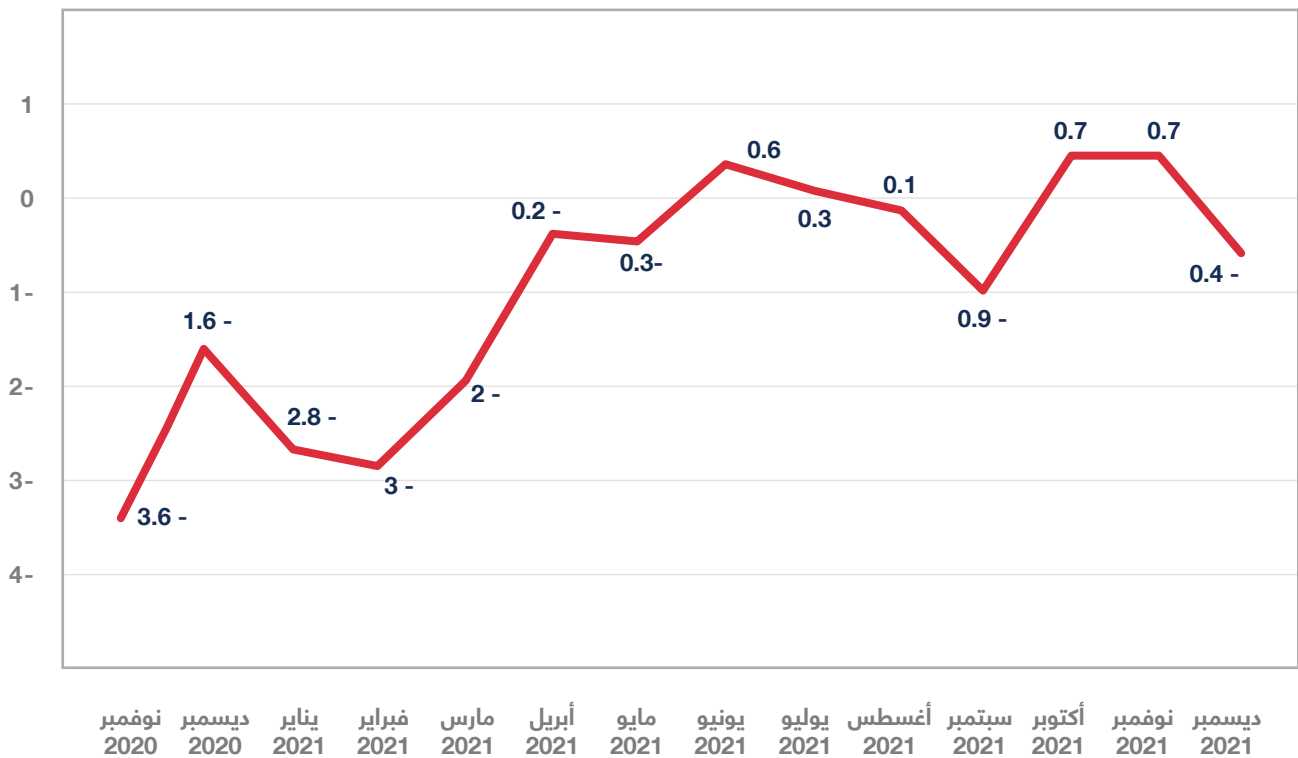
-0.4% نسبة انخفاض مؤشر أسعار المستهلك في شهر ديسمبر 2021 مقارنة بشهر ديسمبر 2020

انخفض مؤشر أسعار المستهلك في شهر ديسمبر 2021 بنسبة مقدارها 0.4% مقارنة بشهر ديسمبر من عام 2020 .

وتتمثل أبرز التغييرات خلال تلك الفترة في الآتي:

- انخفاض أسعار مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 1.5%
- انخفاض أسعار مجموعة النقل بنسبة 2%
- انخفاض أسعار مجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 7.2%
- كما استقر مؤشر أسعار المستهلك في ديسمبر 2021 مقارنة بشهر نوفمبر 2021، عند 97.4 نقطة (باعتبار أبريل 2019 = 100)
- وتتمثل أبرز التغييرات خلال تلك الفترة في الآتي:
- ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.2%
- ارتفاع أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.7%

مؤشر اسعار المستهلك (%)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ارتفاع مؤشر البحرين لجميع الأسهم بنسبة 20.6% في عام 2021 مقارنة بعام 2020

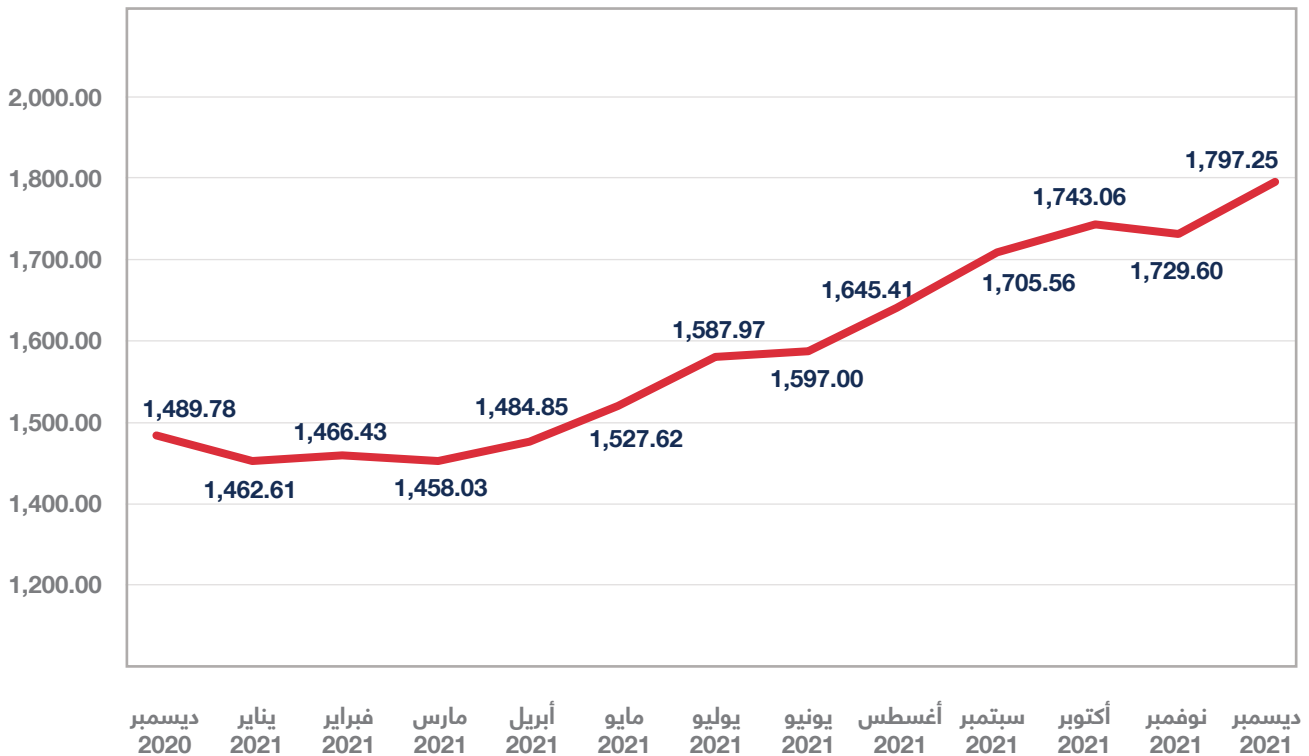
أقفل مؤشر البحرين العام بنهاية الشهر عند مستوى 1797.25 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.91% مقارنة بالشهر السابق، أما القيمة السوقية للسوق فقد ارتفعت مقارنة بالشهر السابق بنسبة 3.91% لتصل إلى 10.82 مليار دينار بحريني

وارتفعت بنهاية الشهر الحالي أسعار 19 شركة مقابل انخفاض 5 منها في حين حافظت 18 شركة على أسعارها دون تغيير. كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 43.37% لتصل إلى 9.31 مليون دينار بحريني. وانخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 43.47% لتصل إلى 45.01 مليون سهم، فيما انخفض عدد الصفقات بنسبة 31.6% لتصل إلى 1418 صفقة.

أداء مؤشر البحرين لجميع الأسهم 2021 (نقاط)

▲ 20.6%

التغييرات السنوية اعتباراً من 31 ديسمبر 2021

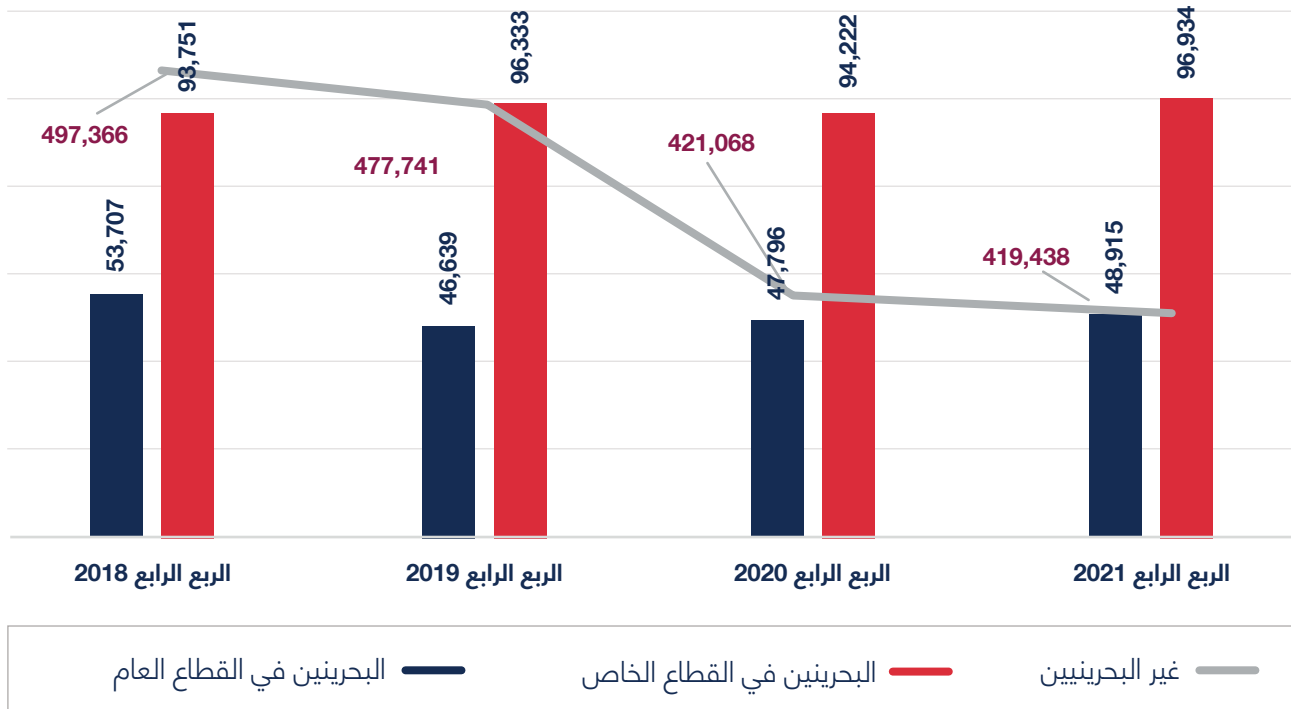


المصدر: بورصة البحرين

ارتفاع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين الخاص والعام في الربع الرابع من 2021 مقارنة بالربع الرابع من 2020

ارتفع عدد البحرينيين العاملين في القطاعين الخاص والعام بنسبة 2.3% و 2.8% على التوالي في الربع الرابع من 2021 مقارنة بالربع الرابع من 2020. من ناحية أخرى، فقد انخفض عدد العاملين الغير البحرينيين بنسبة -0.38% في الربع الرابع من 2021 مقارنة بالربع الرابع من 2020.

عدد المؤمن عليهم في سوق العمل في الربع الرابع



التغيير من	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الرابع	الربع الرابع	
2020 إلى 2021	2021	2020	2019	2018	
▲ 2.3%	48,915	47,796	46,639	53,707	البحرينيين في القطاع العام
▲ 2.8%	96,934	94,222	96,333	93,751	البحرينيين في القطاع الخاص
▼ -0.38%	419,438	421,068	477,741	497,366	غير البحرينيين

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

12 % نسبة انخفاض عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في ديسمبر 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020

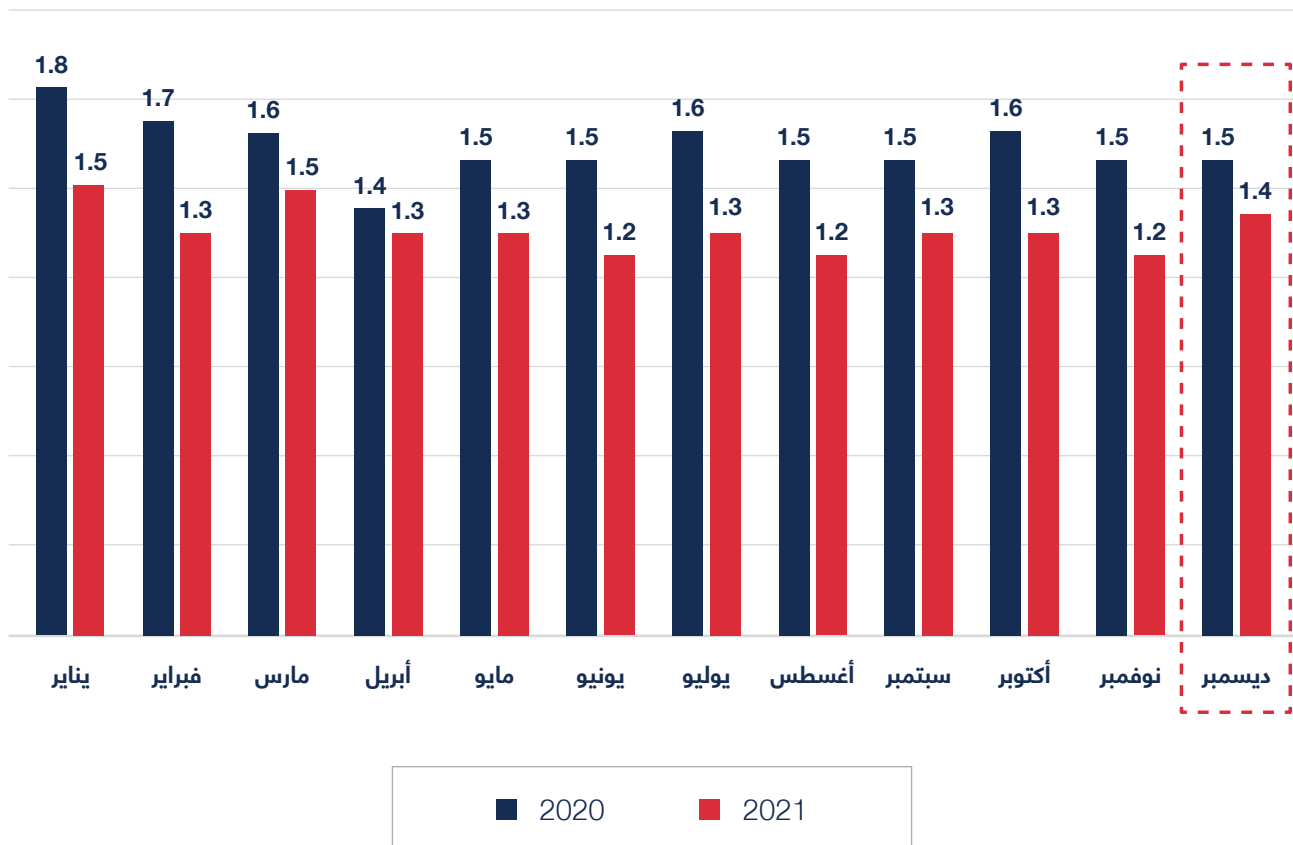
أدت جائحة كورونا إلى انخفاض اعتماد الأفراد على العملات الورقية لإجراء المعاملات واتجاههم بشكل أكبر نحو المعاملات الإلكترونية.

حيث بلغ عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في ديسمبر 2021 حوالي 1.4 مليون عملية مقارنةً بـ 1.5 مليون عملية في ديسمبر 2020 أي بانخفاض يقدر بحوالي 12%

من جانب آخر انخفض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في نوفمبر كذلك، من حوالي 1.5 مليون في عام 2020 إلى 1.2 مليون في عام 2021، أي بانخفاض يقدر بحوالي 17%.

عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي (مليون)

▼ 12 % -



المصدر: مصرف البحرين المركزي

44 % نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020

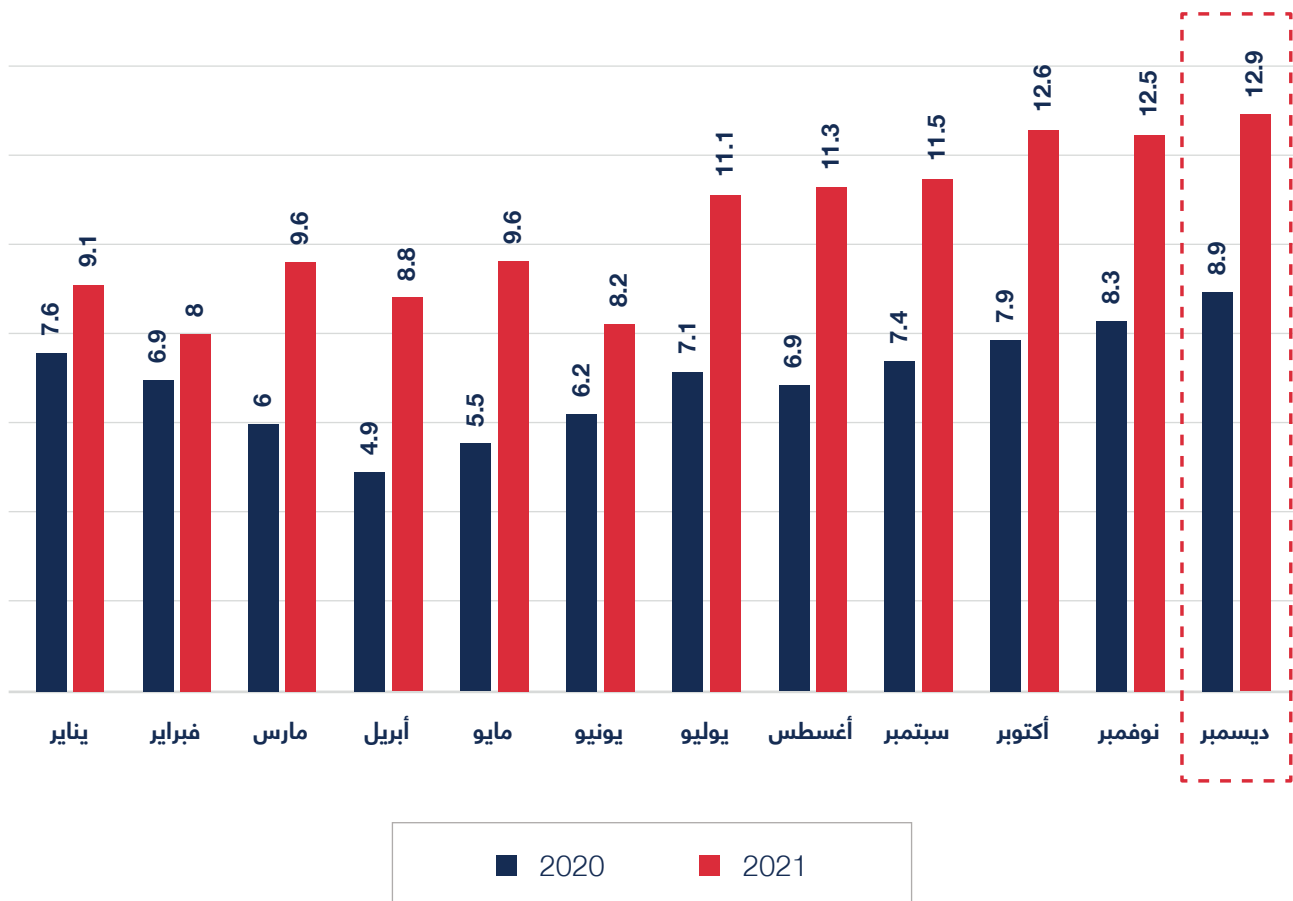
ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في جميع القطاعات بشكل ملحوظ في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

حيث ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 44 % في ديسمبر 2021، من 8.9 مليون في عام 2020 إلى 12.9 مليون في عام 2021.

يشار إلى أن شهر أبريل من عام 2021 قد سجل أعلى زيادة سنوية في عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية، بزيادة قدرها 80 % من 4.9 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 8.8 مليون دينار بحريني في عام 2021.

عدد عمليات نقاط البيع (مليون)

▲ 44 %



المصدر: مصرف البحرين المركزي

40% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020

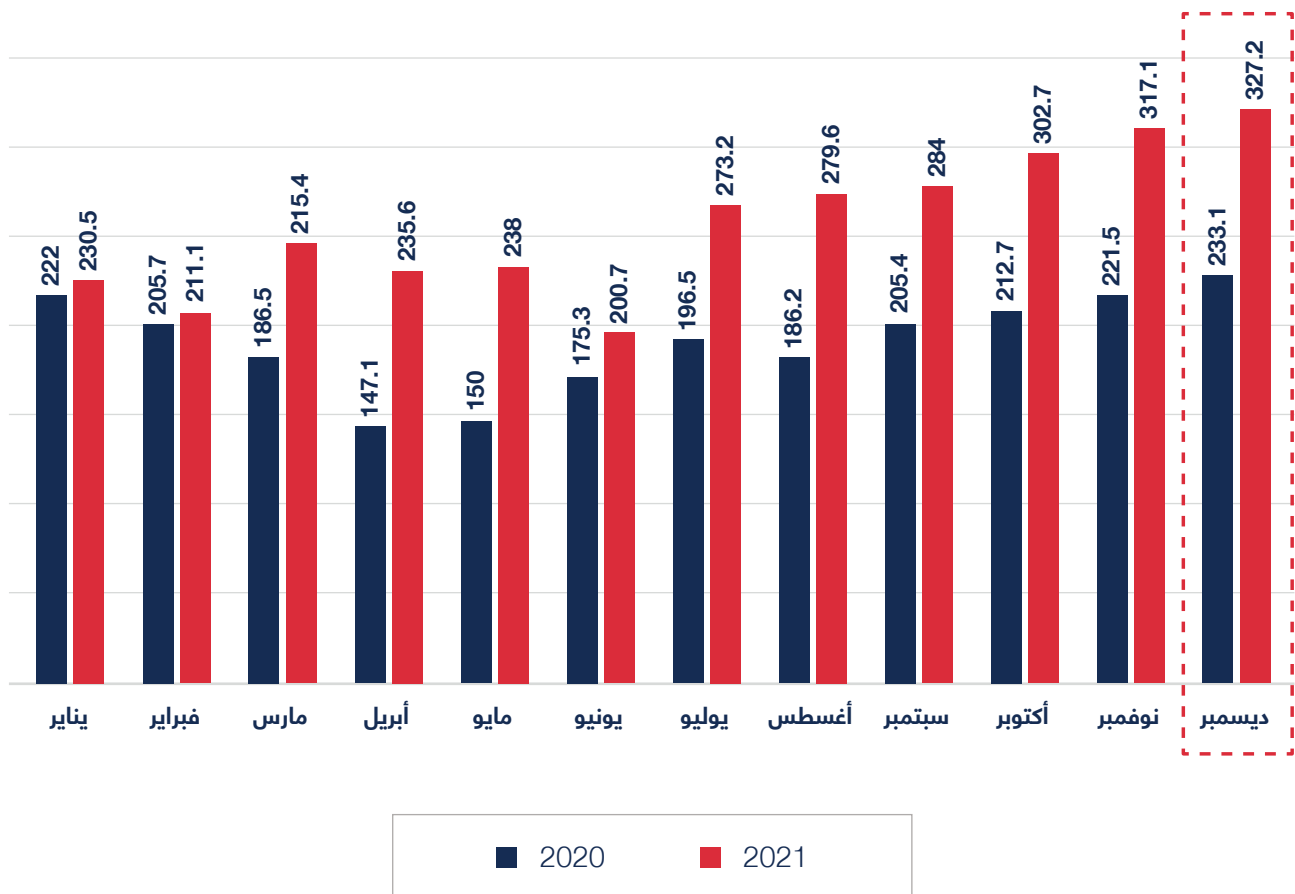
ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في جميع القطاعات بشكل ملحوظ في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

وارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 40% في ديسمبر من 233 مليون دينار بحريني عام 2020 إلى 327 مليون دينار بحريني.

وجاءت أكبر زيادة في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في شهر أبريل من عام 2021، حيث ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 60% من 147 مليون دينار بحريني عام 2020 إلى 235 مليون دينار بحريني عام 2021.

قيمة عمليات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)

▲ 40%



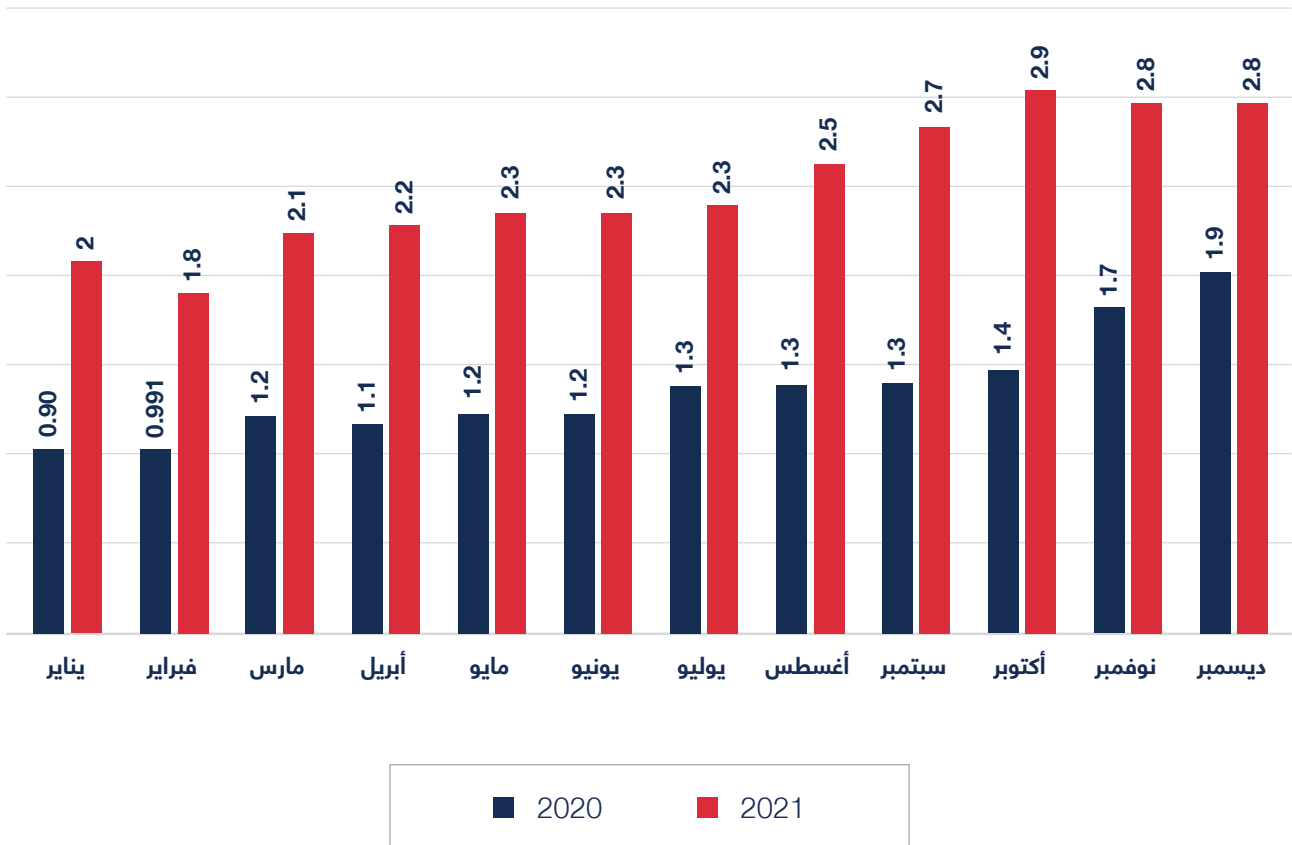
المصدر: مصرف البحرين المركزي

47% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020

ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت بعد تفشي الجائحة بنسبة 47%، حيث ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من 1.9 مليون عملية في ديسمبر 2020 إلى 2.8 مليون عملية في ديسمبر 2021.

عدد عمليات نقاط البيع (مليون)

▲ 47%



المصدر: مصرف البحرين المركزي

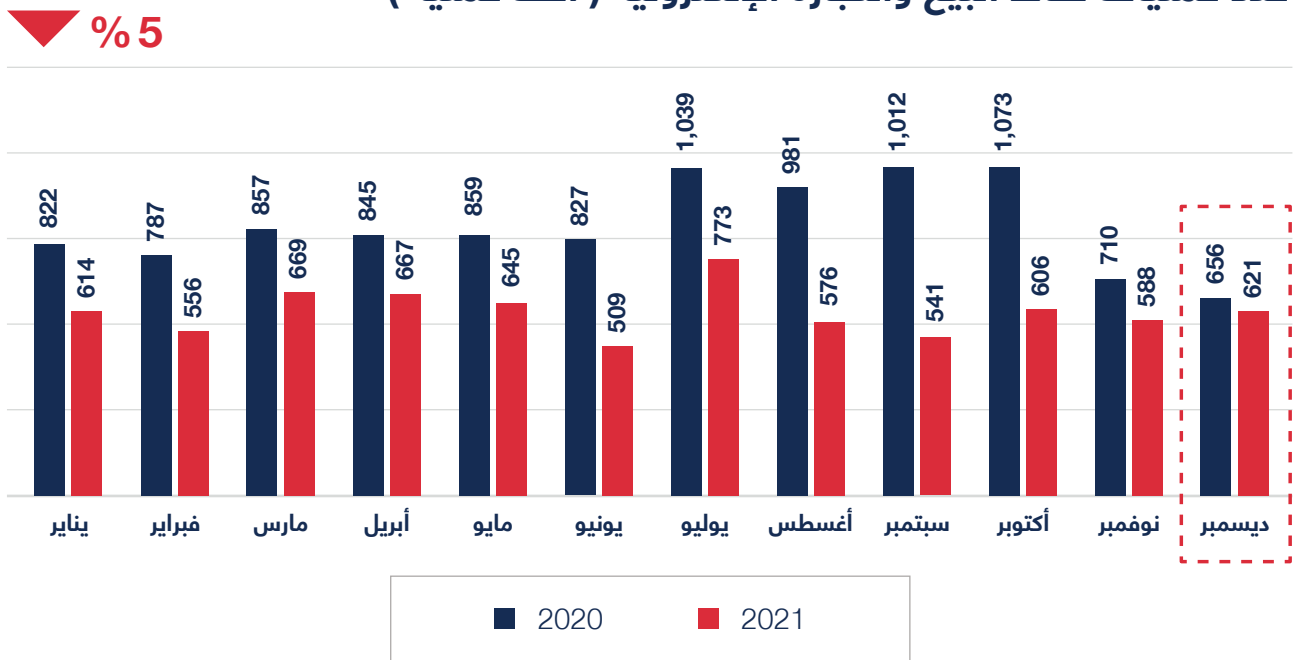
5% نسبة انخفاض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع التجزئة في ديسمبر 2021

تظهر الإحصاءات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي انخفاضاً في عدد معاملات نقاط البيع والقيمة المالية للمعاملات في قطاع التجزئة في ديسمبر 2021.

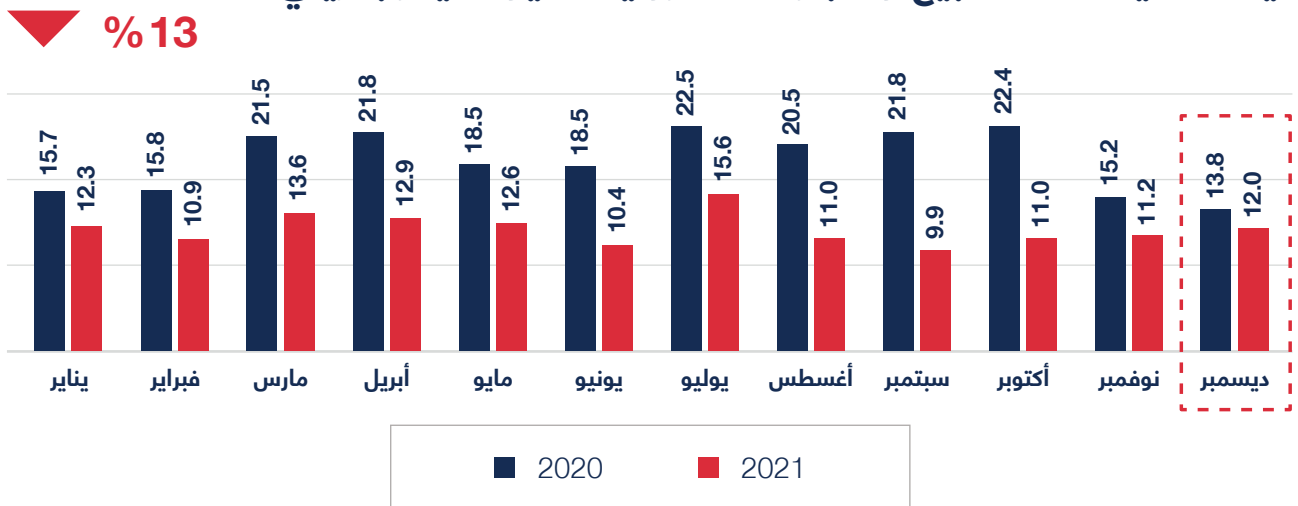
حيث انخفض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من 656,052 عملية في ديسمبر 2020 إلى 620,697 عملية في ديسمبر 2021، أي بانخفاض يقدر بحوالي الـ 5%.

من جانب آخر انخفضت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 13% لتصل إلى حوالي 12 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2021 مقارنة بـ 13.8 مليون دينار بحريني مسجلة في ديسمبر 2020.

عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية (ألف عملية)



قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية (مليون دينار بحريني)



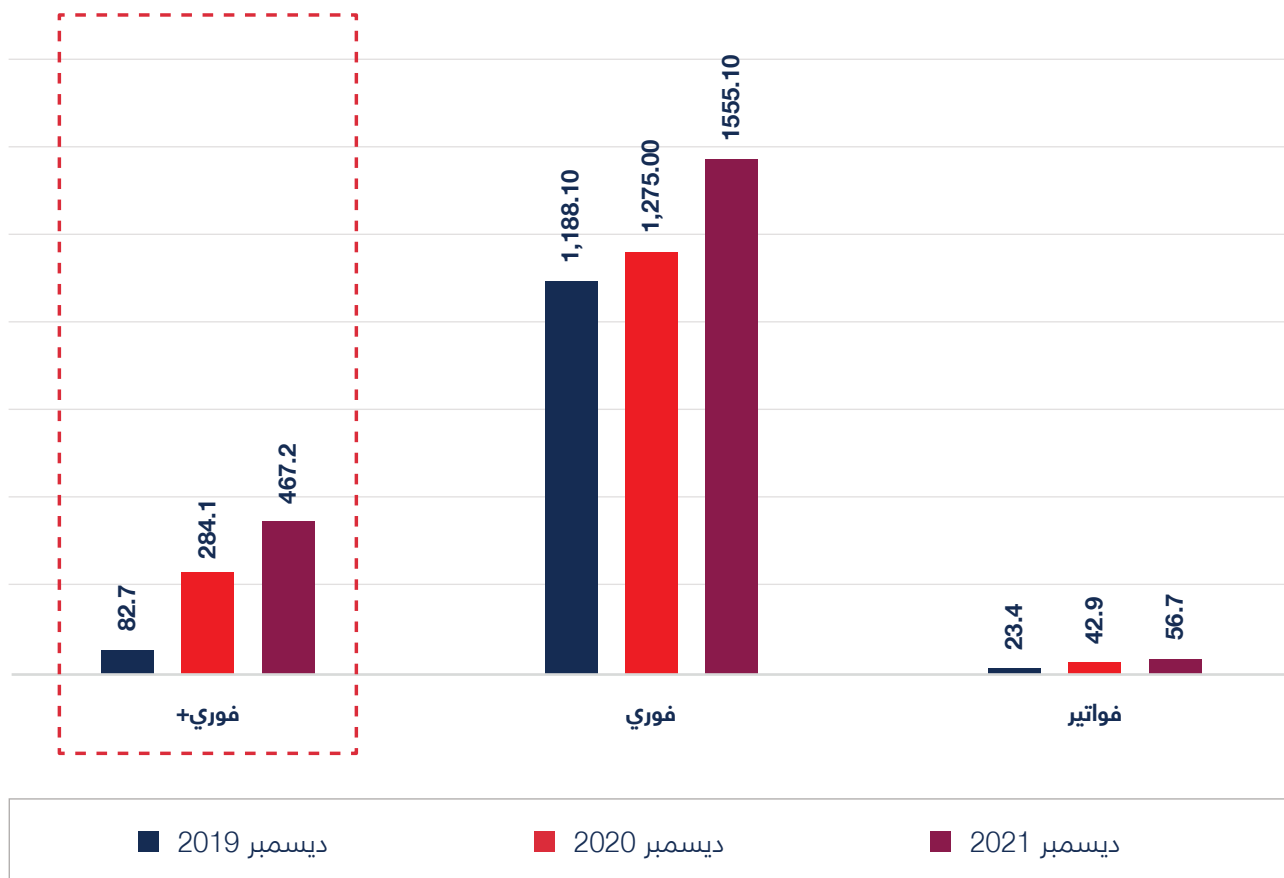
المصدر: مصرف البحرين المركزي

64% نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر فوري+ في ديسمبر 2021 مقارنة بديسمبر 2020

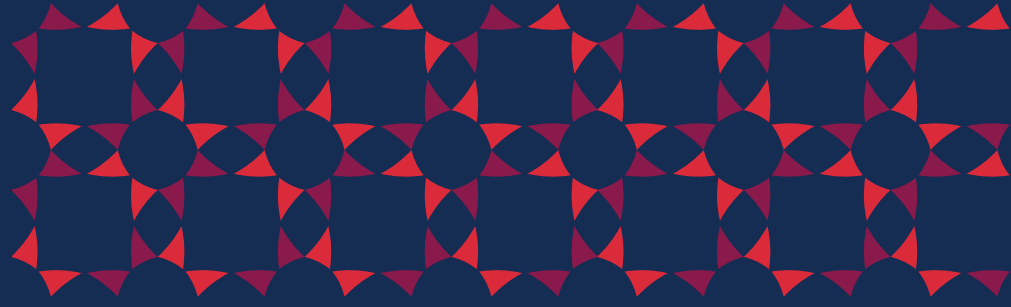
ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري بلس بنسبة 64% من 284 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2020 إلى 467 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2021 من جانب آخر، ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري بنسبة 22% من 1275 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2020 إلى 1555 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2021. وأخيراً، فقد ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر فواتير بنسبة 32% من 42.9 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2020 إلى 56.7 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2021.

قيمة نظام التحويل الإلكتروني (مليون دينار)

نسبة التغيير (2021-2020)



المصدر: مصرف البحرين المركزي



5

أداء مملكة البحرين في المؤشرات العالمية

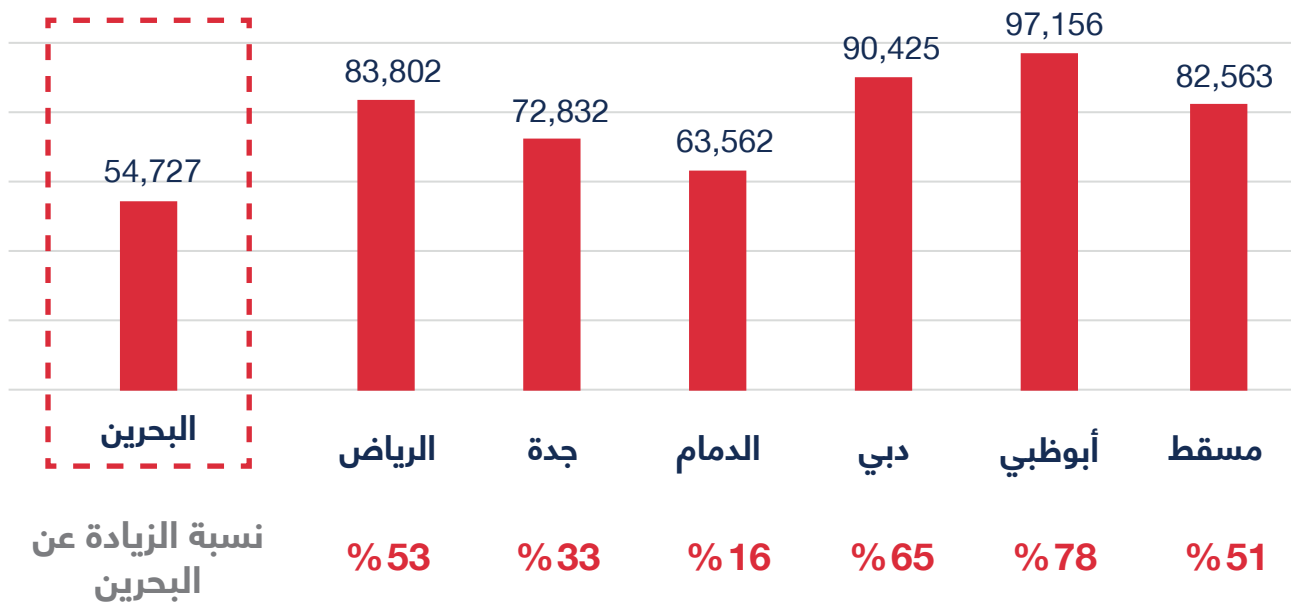
البحرين الوجهة الأكثر تنافسية من حيث تكلفة المعيشة في دول مجلس التعاون الخليجي

أشار تقرير تكلفة المعيشة لعام 2021 الصادر عن شركة كي بي إم جي (KPMG) إلى العديد من المؤشرات لقياس تكلفة المعيشة في البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. حيث تشمل هذه المؤشرات: الإقامة والمرافق السكنية والوقود والتعليم والمساعدة المنزلية.

كما قدم التقرير بعض الافتراضات المتعلقة بأسرة وافدة مكونة من 4 أفراد تعيش في شقة مفروشة بغرفتي نوم، وتمت مقارنة تكلفة المعيشة بناءً على هذه الافتراضات عبر دول مجلس التعاون الخليجي. وبناءً على المعايير التي تم اتخاذها، تعد البحرين الوجهة الأكثر تنافسية من حيث تكلفة المعيشة.

يشار إلى أن تكلفة المعيشة السنوية في المملكة العربية السعودية تتراوح بين الـ 20 % إلى الـ 50 % كنسبة أعلى من البحرين، بينما تعتبر الإمارات العربية المتحدة أعلى في تكلفة المعيشة من البحرين بنسبة 70 % إلى 80 %.

تكلفة المعيشة في دول مجلس التعاون الخليجي



وفي تقرير تكلفة المعيشة لعام 2019 الصادر عن شركة كي بي إم جي (KPMG)، كانت البحرين كذلك هي البحرين الوجهة الأكثر تنافسية من حيث تكلفة المعيشة في دول مجلس التعاون الخليجي.

يشار إلى أن تكلفة المعيشة السنوية في المملكة العربية السعودية تتراوح بين الـ 11 % إلى الـ 44 % كنسبة أعلى من البحرين، وبنسبة 67 % إلى 77 % في الإمارات، وبنسبة 51 % في عمان.

المصدر: KPMG

البحرين في المرتبة 15 عالمياً في مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022

وفقاً لمؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022، احتلت مملكة البحرين المرتبة 15 بين الأسواق الناشئة الأكثر تنافسية في العالم والخامسة في مجال أساسيات الأعمال. ويصنف المؤشر خمسين دولة وفقاً للعوامل المرتبطة بجاذبية هذه الدول لمزودي الخدمات اللوجستية ومن ضمنهم وكلاء الشحن، وشركات الشحن الجوي، والموزعين، كما ويقاس الأداء اللوجستي في مجالاته المتعددة التي تشمل أساسيات الأعمال، والفرص أمام الخدمات اللوجستية المحلية، والدولية، والجاهزية الرقمية.

وفي عام 2021، واجهت سلاسل التوريد في مختلف دول العالم العديد من العقبات والقيود أهمها ارتفاع معدلات الشحن بسبب تأثير جائحة كوفيد - 19، ومن هذا المنطلق فقد تمت إضافة مؤشر الجاهزية الرقمية حديثاً حيث أدى الوباء إلى تسريع وتيرة التغيير وجعل من الضروري دمج التكنولوجيا والابتكار والمهارات والاستدامة في سلاسل القيمة العالمية.

ترتيب البحرين في مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2020-2022

الترتيب	الدولة	الفرص اللوجستية المحلية	الفرص اللوجستية الدولية	أساسيات الأعمال	الجاهزية الرقمية	درجة المؤشر الكلية
3	الإمارات	5.58	5.73	9.20	8.63	6.72
6	السعودية	5.35	5.51	8.16	7.07	6.14
7	قطر	5.79	4.89	7.96	6.52	5.95
14	عمان	4.92	4.89	7.26	5.69	5.41
15	البحرين	4.99	4.68	7.30	5.16	5.28
17	الكويت	5.02	4.57	6.18	5.92	5.21

المصدر: مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022

البحرين في المرتبة 15 عالمياً في مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022

سيطرت دول الخليج على مجال أساسيات الأعمال في عام 2022، وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى، تليها السعودية في المرتبة الثالثة، وبعدها البحرين، حيث ارتفعت مرتبتين من العام الماضي إلى المرتبة الخامسة. توفر البحرين مناطق حرة عبر مجموعة من قطاعات التصنيع، فضلاً عن الملكية الأجنبية للشركات بنسبة 100%. كما تخطط البحرين لجذب المزيد من المصنعين من خلال الاستثمار لتعزيز إنتاج الألمنيوم والبتروكيماويات والطاقة المتجددة كجزء من خطة الانتعاش الاقتصادي 2022-2026. وظل ترتيب البحرين في المرتبة 15 عالمياً على المؤشر ثابتاً منذ عام 2020، مع تغييرات طفيفة في درجات المؤشر الفرعية.

ترتيب البحرين في مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022-2020

السنة	الترتيب	الفرص اللوجستية المحلية	الفرص اللوجستية الدولية	أساسيات الأعمال	الجاهزية الرقمية	درجة المؤشر الكلية
2020	15	5.01	4.66	7.51	غير متوفر	5.35
2021	15	4.99	4.69	6.97	غير متوفر	5.26
2022	15	4.99	4.68	7.30	5.16	5.28

المصدر: مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة 2022

البحرين في المرتبة 78 في مؤشر الابتكار العالمي 2021

احتلت البحرين المرتبة 78 من بين 132 اقتصادًا على مؤشر الابتكار العالمي 2021، حيث يصنف مؤشر الابتكار العالمي اقتصادات العالم وفقًا لقدراتها الابتكارية.

ويتألف مؤشر الابتكار العالمي من 80 متغير تقريبًا، تصنف ضمن مدخلات ومخرجات الابتكار، ويهدف إلى تناول الجوانب المتعددة الأبعاد للابتكار. تشير النتائج الرئيسية من التقرير إلى أن الاستثمار في الابتكار أظهر مرونة كبيرة خلال الوباء، وأن التطور السريع للقاحات كوفيد-19 هو شهادة على التقدم التكنولوجي.

ولا تزال الغالبية من أفضل 25 اقتصادًا من حيث الابتكار في مؤشر الابتكار العالمي من أوروبا. من جانب آخر، تعتبر الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الخليجية الوحيدة في قائمة الخمسين الأولى، تليها المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة 66 على مستوى العالم، بينما تحتل البحرين المرتبة السادسة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الابتكار العالمي 2021

الترتيب	الاقتصاد	الدرجة (0-100)
33	الإمارات العربية المتحدة	43.0
66	السعودية	31.8
68	قطر	31.5
72	الكويت	29.9
76	عمان	29.4
78	البحرين	28.8

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي 2021

البحرين في المرتبة 78 في مؤشر الابتكار العالمي 2021

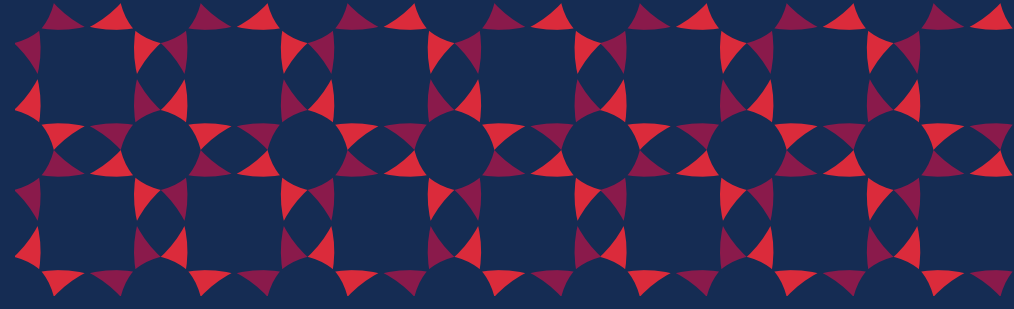
ترتيب البحرين في مؤشر الابتكار العالمي 2019-2021

المؤشر العالمي الكلي	السنة	ترتيب المخرجات	ترتيب المدخلات	المؤسسات	رأس المال البشري والبحث	البنية التحتية	تطور الأسواق	تطور الأعمال	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	المخرجات الإبداعية
72	2019	87	69	54	85	45	79	83	92	83
79	2020	89	63	51	84	43	80	86	86	98
78	2021	99	63	49	83	38	78	90	82	106

تدخل البحرين ضمن العديد من الاقتصادات عالية الدخل التي تحتاج إلى إيجاد توازن بين مستوى استثماراتها ومستوى نتائجها الابتكارية.

يشار إلى أن ترتيب البحرين في المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار يواصل انخفاضه بشكل مستمر عن ترتيبها في المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار، وقد انخفض ترتيب إنتاجها على مدار السنوات الثلاث الماضية من المرتبة الـ 87 في عام 2019 إلى المرتبة الـ 99 في عام 2021. من جانب آخر، تحقق البحرين أداءً جيداً بشكل خاص في المؤشرات الفرعية للمؤسسات والبنية التحتية، حيث احتلت المرتبتين الـ 49 و الـ 38 على التوالي في عام 2021.

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي 2021

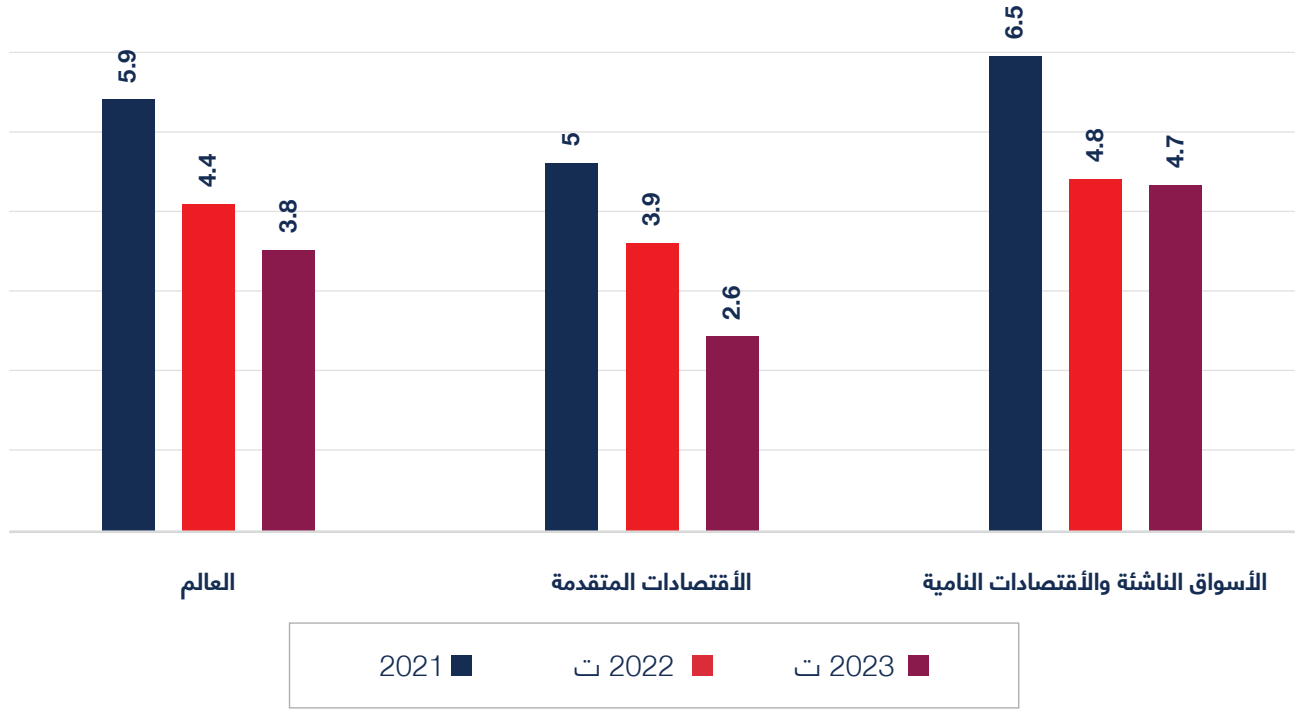


6

النظرة الاقتصادية العالمية

توقعات بنمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 4.8% في عام 2022

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة التغيير %)



من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 5.9% في عام 2021 إلى 4.4% في عام 2022 ، وهو أقل بمقدار نصف نقطة مئوية عن توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2022 والتي تمت الإشارة إليها في أكتوبر الماضي.

يشار إلى أن العديد من الدول حول العالم قد أعادت القيود المفروضة على التنقل وذلك نتيجة تفشي متغير أوميكرون.

من جانب آخر أدى ارتفاع أسعار الطاقة وانقطاع الإمدادات إلى تضخم أعلى وأكثر انتشارًا مما كان متوقعًا.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.8% في عام 2023، لكن هذا يعتمد على معدلات انتشار اللقاحات عالمياً بالإضافة إلى النتائج الصحية بحلول نهاية عام 2022.

أما في الاقتصادات المتقدمة، فإنه من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5.0% في 2021 إلى 3.9% في 2022. ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه بشكل أكبر إلى 2.6% في 2023.

وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 6.5% في عام 2021 إلى 4.8% في عام 2022 و 4.7% في عام 2023. وتتجاوز توقعات هذه المجموعة المتوسطات العالمية والاقتصادات المتقدمة.

المصدر: صندوق النقد الدولي

ارتفاع أسعار خام برنت بأكثر من 87% في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021.

أسعار النفط

نوع النفط	مارس 2021	مارس 2022	نسبة التغيير
غرب تكساس الوسيط ▲	65.61 دولار أمريكي للبرميل	115.68 دولار أمريكي للبرميل	76.3%
برنت ▲	68.24 دولار أمريكي للبرميل	128.22 دولار أمريكي للبرميل	87.8%

ارتفع سعر برميل النفط الخام لغرب تكساس الوسيط بنسبة 76% من 65 دولارًا أمريكيًا للبرميل في مارس 2021 إلى 115 دولارًا أمريكيًا للبرميل في مارس 2022.

من جانب آخر، ارتفع سعر برميل النفط الخام لبرنت بنسبة 88% من 68 دولارًا أمريكيًا للبرميل مسجلة في مارس 2021 إلى 128 دولارًا أمريكيًا للبرميل في مارس 2022.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة عائدات الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، حيث تركز مملكة البحرين في الوقت الراهن على خفض عجزها واستقرار مستويات الدين، ويتحقق ذلك من خلال ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية.

إن ارتفاع أسعار النفط إلى ما يزيد عن 100 دولار للبرميل قد يساعد المملكة في تحقيق ميزانية مالية متوازنة في وقت أقرب مما كان متوقعًا، حيث استندت الميزانية الحالية للمملكة إلى أسعار النفط عند 60 دولارًا للبرميل.

ارتفاع أسعار الذهب بنسبة 49% من 2018 حتى 2022



أسعار الذهب (دولار أمريكي للأونصة)

2022	2021	2020	2019	2018
1970.7	1700.64	1673.83	1293.44	1322.75

ارتفعت أسعار الذهب إلى 1970.7 دولار أمريكي للأونصة في مارس 2022 مقارنة بـ 1322.75 دولار أمريكي للأونصة في مارس 2018 أي بزيادة قدرها 49%.

المصدر: بلومبيرغ

فريق مركز الدراسات والمبادرات

آلاء حسن منصور
رئيس مركز الدراسات والمبادرات
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث اول
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

ايمان حسين علي
باحث
17380031
eman.ali@bahrainchamber.bh



Contact Us

Phone: 17380000

Email: research@bahrainchamber.bh

Address: Building 519 Road 1010

Block: 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain



غرفة البحرين BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقته الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأدعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملًا ومتربطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .